ملخص

العلاقات الأردنية-الفلسطينية، هي علاقات خاصة،ومميزة، وقد تطورت هذه العلاقات،خلال فترات تاريخية مختلفة؛ إذ ارتبط الأردن بفلسطين،أرضا،وشعبا،ومصيرا؛مما أدى إلى تطوير علاقات سياسية،واجتماعية،واقتصادية ، لكن وعلى الرغم من هذه العلاقات المميزة، بين شعبي الأردن، وفلسطين فقد شاب هذه العلاقات، حالة تناقض،وتصادم،كما شابها حالات من عدم الثقة ،والحذر، والحيطة،كما حصل في الصدام الأردني -الفلسطيني المسلح عامي ١٩٧٠ -١٩٧١، وما نتج عنه من خروج قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن.

سيتم في هذه الأطروحة،بحث تطور العلاقة السياسية،الأردنية- الفلسطينية، خلال المراحل التاريخية المختلفة.وسيتم التركيز، على أبرز مراحل التنسيق الأردني - الفلسطيني ، خصوصا بعد عام ١٩٨٢،عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان،وما تبعه من خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من بيروت،الأمر الذي أدى إلى تفتيت، قوات المقاومة عسكريا،وتراجع القضية الفلسطينية سياسيا. اتجهت القيادة الفلسطينية في ظل الأوضاع السالفة الذكر نحو إجراء حوار وتنسيق مع الأردن للمحافظة على الذات وخصوصا، بعد الضعف الذي أصاب المنظمة،في ظل طرح مشروع (الوطن البديل)، وفي ظل طرح مشروع ريغان.وقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية، أن الحوار مع الأردن،هو الخيار الوحيد،للوقوف في وجه مخططات شارون (خيار الوطن البديل) والخيار الأردني.

كانت جولة التنسيق الأولى، بين القيادتين الأردنية،والفلسطينية،عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣م، بهدف التوصل إلى صيغة مشتركة، تكون نقطة انطلاق لصيغة عربية أشمل،في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان.وفي عام ١٩٨٤،وبسبب صعوبة أوضاع

المنظمة،رأى الجانب الفلسطيني،ضرورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمـــان، حيث انعقد في ٢٢، تشرين الثاني،عام ١٩٨٤م.

وبعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني،فـــي دورتـــه الســـابعة عشـــرة فـــي عمان،استمرت المفاوضات، بين الجانبين الاردني،والفلسطيني، وتوجت تلك المفاوضـلت بتوقيع اتفاق ١١ شباط عام ١٩٨٥م؛لينطلق التحرك المشترك بعدها،على أساس،قرارات المجلس الوطني الفلسطيني،وقرارات قمة فاس (الشرعية الفلسطينية، والعربية). وقـــد توصل اتفاق عمان للتحرك المشترك، إلى إمكانية إقامة اتحاد كونفدرالي، بين دولتـــي الأردن، وفلسطين. وكان هذا، يعني الموافقة على إقامة دولة فلسطينية مســتقلة،تتحـد كونفدراليا مع الأردن، وليكون ذلك مقدمة ،لاعتراف العالم بتلك الدولة.

انطلق الجانب الأردني في حواره مع المنظمة، من منطلق اعتقـــاده بـــالتمثيل الأردني للشعب الفلسطيني، في أي مؤتمر دولي يعقد، أو تســـوية، متعلقـــة بالقضيـــة الفلسطينية. بينما، انطلق الجانب الفلسطيني، من منطلق حرصه على المشـــاركة فـــي المؤتمر الدولي.

وقد واجه الحوار المذكور، العديد من الإشكاليات: كالتدخل الخارجي، الذي يحول دون إقامة وحدة أردنية - فلسطينية: فالعامل الخارجي، لا يغفل دور العدو الصـــهيوني وأهميته في أية تسوية سلمية، فـــي الشـــرق الأوســـط. توقـــف التنســـيق الأردنـــي- الفلسطيني، بسبب الأوضاع العربية،والمتغيرات الإقليمية، وبســـبب محاولـــة الجـــانب الأردني، الضغط على المنظمة، حتى تقبل بالقرار ٢٤٢، كشرط ،لاشراك المنظمة فـــي المؤتمر الدولي.وقد تبع وقف التنسيق، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر عـــام ١٩٨٧م، مما دفع بالقيادة الأردنية ، إلى فك الارتباط الإداري، والقانوني مع (الضفـــة الغربية)، فلم يعمر الحوار طويلا؛ ولكنه،أرسى أسسا لحل القضية الفلســـطينية، عـــبر المظلة الأردنية؛ لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة، في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن. وأدى الحوار، إلى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية ، وحافظ علـــى القـــرار الوطنـــي الفلسطيني .